

الجمهوريون يتعهدون إدخال تعديلات لمصلحة «إسرائيل» على مشروع قانون خاص بإيران

عراقجي: أجرينا محادثات مفيدة حول إلغاء الحظر

قال عباس عراقجي كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي أمس، إن المحادثات بين بلاده والقوى العالمية الست تحرز تقدماً جيداً لكنه بطيء. وأكد خلال اجتماع المديرين السياسيين لدول السداسية الدولية في فيينا أنهم يسعون إلى التزام مهلة تنتهي يوم 30 حزيران للتوصل إلى اتفاق نهائي. وقال: «التقدم جيد. نحن في المراحل الأولية والوتيرة بطيئة لكنها جيدة»، مضيفاً: «قدم الأوروبيون والأميركيون توضيحات جيدة بشأن رفع العقوبات».

وأضاف المسؤول الإيراني: «نحن في مستهل عملية صوغ نص الاتفاق، وهذا المسار يسير ببطء حتى التوصل إلى استنتاج حول كيفية بداية العمل والأطر إلا أن الصياغة تسير بشكل جيد إجمالاً».

وأوضح أن القضايا المتعلقة بالحظر وإيضاح أبعادها وتفاصيلها يأتي ضمن أولوياتنا في هذه الجولة من المفاوضات للبدء بصوغ الاتفاق وتكف عن حاليها»، وأضاف: «القضايا المطروحة لها أبعاد مختلفة وهناك أسئلة متعددة حول إلغاء الحظر ونجري محادثات حولها ونعلن نتائجها لاحقاً».

وتابع عراقجي قائلاً حول الغموض الذي أثارته أميركا بشأن رفع الحظر «أن الجانب الأميركي والجانب الأوروبي قدما إيضاحات جيدة جداً في هذا المجال كما أجرينا محادثات حول القانون الذي يناقشه الكونغرس الأميركي».

وأعلن المسؤول الإيراني انتهاء جولة المفاوضات مساء أمس بعد الاجتماع بين ممثلي مجموعة 5+1 وإيران، مشيراً إلى أنه من المقرر أن تجري لقاءات مع عدد من ممثلي المجموعة السداسية لا سيما ممثل الصين وروسيا، وقد تجري لقاءات أيضاً مع الأطراف الأوروبية.

وتمكنت الأطراف بداية الشهر الجاري من الاتفاق على المعايير السياسية الأساسية للاتفاق النهائي بشأن إيران، فيما يعكف في الوقت الراهن الدبلوماسيون والخبراء على إعداد نص الاتفاق. ويتفاوض دبلوماسيون لاستكمال اتفاق الإطار الذي توصل إليه الجانبان في الثاني من نيسان للحد من البرنامج النووي الإيراني وتهتمة مخاوف الغرب من أن طهران ربما تطور قنبلة ذرية وذلك مقابل تخفيف العقوبات الدولية عليها. ونقلت وكالة أنباء «تاس» في وقت سابق عن مصادر دبلوماسية مشاركة في المفاوضات أنه «فيما أعد قسم من الاتفاق

النهائي تفصيلاً، لم يجر التفاهم النهائي حول جوانب محددة، والخلافات لا تزال قائمة بشأن إلغاء العقوبات المفروضة على إيران وبشأن إجراءات التحقق وإعادة تشكيل مفاعل أراك». وكان رئيس الوفد الروسي إلى هذه المفاوضات سيرغي ريباكوف شدد في تصريح قبيل سفره إلى فيينا على ضرورة مواصلة العمل وإنجاز الاتفاق النهائي، لافتاً إلى أن الوقت المتبقي قليل حتى الموعد النهائي المحدد في 30 حزيران.

ويرغب المفاوضون أيضاً في الاتفاق على تفاصيل مستقبل البرنامج الذري الإيراني للأبحاث والتطوير ونطاق برنامج المراقبة



التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه التحديد ونوع مخزون اليورانيوم الذي سيسمح لطهران بامتلاكه. وتعد أعضاء جمهوريون في مجلس الشيوخ الأميركي محاولة تشديد مشروع قانون يعطي الكونغرس سلطة مراجعة أي اتفاق نووي مع إيران ما يثير إمكانية اندلاع معركة حزبية قد تعرقل فرص إقراره. وقال زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل إنه يتوقع «مناقشة حامية» الأسبوع المقبل، مضيفاً: «لا يوجد تشريع كامل. أعضاء مجلس الشيوخ الذين يرغبون مثلي في تشديد مشروع القانون ستتاح لهم تلك الفرصة خلال عملية

تعديل شاقة سنجرها قريباً». وكانت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ وافقت بإجماع 19 صوتاً الأسبوع الماضي على نسخة توافقية لمشروع القانون في إظهار نادر للوحدة بين الحزبين في الكونغرس المنقسم بشدة. ودعا مؤيدو مشروع القانون إلى إقراره لضمان أن يكون أعضاء الكونغرس رأي في أي اتفاق نووي مع إيران. وقال السيناتور الجمهوري بوب كوركر لدى تقديم مشروع القانون في مجلس الشيوخ إنه «من دون مشروع القانون هذا لن يكون هناك ما يمنع الرئيس من تجاهل الشعب الأميركي والتخلي على الفور عن العقوبات التي فرضها الكونغرس وتنفيذ اتفاق بشكل منفرد مع إيران». واتفق الجمهوريون والديمقراطيون في اللجنة على حذف بنود من مشروع القانون تشير قلق الرئيس باراك أوباما الذي هدد باستخدام النقض ضد مشروع القانون باعتباره يمثل خطراً على المفاوضات النووية الحساسة بين إيران والقوى العالمية.

ويعد انضمام الكثير من الديمقراطيين إلى الجمهوريين في دعم النسخة التوافقية لمشروع القانون قال البيت الأبيض إن أوباما سيوقعه إذا تم إقراره من دون تغييرات كبيرة.

وقال أعضاء جمهوريون إنهم سيحاولون تغييرات من المرجح أن تثير استياء الديمقراطيين. وشتمت تلك التعديلات إعادة بند يطالب أوباما بتأكيد أن إيران لا تدعم الإرهاب في أي مكان في العالم. وتطالب تعديلات أخرى «بالإلزام لطهران بالاعتراف بحق كيان العدو «الإسرائيلي» في الوجود» واعتبار أي اتفاق نووي معاهدة تتطلب تأييد 67 عضواً بمجلس الشيوخ، حيث يسيطر الجمهوريون على 54 مقعداً في المجلس.

واشنطن تتعهد تسليم «إسرائيل»

مقاتلات أف - 35 المتطورة



تستعد الولايات المتحدة لتسليم كيان العدو «الإسرائيلي» مقاتلات أف-35 الجديدة لمساعدتها في الحفاظ على تفوقها العسكري في الشرق الأوسط.

وعد نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، بتسليم «إسرائيل» مقاتلات أف-35 على أعلى مستوى العام المقبل متعهداً أن يضمن أي اتفاق نووي مع إيران أمن «إسرائيل».

وقال بايدين خلال حفل أقيم بمناسبة ما يسمى «ذكرى قيام دولة إسرائيل»، سنسلم «إسرائيل» العام المقبل المقاتلة جوينت سترايك فايتر أف-35 أزوع ما لديها وهو ما سيجعل «إسرائيل» الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك هذه المقاتلة المنتجة للجبل الخامس».

وأشار نائب الرئيس الأميركي أنه لن يكون هناك أي اتفاق ما لم توافق إيران على عمليات تفكيح دولية صارمة. وأضاف: «إذا لجأت إيران للخداع،

فإن الولايات المتحدة ستحتفظ بكل الخيارات «على الطاولة».

وتعتبر طائرة «أف-35» الأميركية، والتي لديها مقعد واحد، أي أن يكون الطيار بمفرده. ويبلغ طول الطائرة 15.7 متر، بينما تبلغ سرعتها القصوى 1.930 كم في الساعة.

وتتميز مقاتلات «أف-35» باستعمالها تقنيات كاشف المسح الإلكتروني والتخفي، فيما تملك قدرة كبيرة على المناورة، كذلك بخلاف الطائرات التي تعتمد فقط التكنولوجيا إلا أنها لا تملك قدرات المناورة نفسها، كما أف-17.

وكان كيان العدو قد اشترى 19 طائرة من طراز أف-35 عام 2012 بمبلغ 2.75 مليار دولار ووقع عقداً في شباط لشراء 14 طائرة إضافية من المقاتلات التي تنتجها شركة لوكهيد مارتن بنحو ثلاثة مليارات دولار. وقالت وزارة الحرب «الإسرائيلية» إن أول طائرتين من طراز أف-35 ستصلان إلى «إسرائيل» بحلول نهاية عام 2016 على أن تتكتم عملية التسليم بحلول 2021.

اتجاهات

الإبادة الأرمنية... 100 عام من الصمت

توفيق المحمود

في الرابع والعشرين من نيسان من كل عام يُحيى الأرمن والسرمان في العالم ذكرى المذبحة التي اقترعها العثمانيون عام 1915 بحق الأرمن والتي ذهب ضحيتها ما يقارب مليون ونصف مليون من أبناء تلك المنطقة.

وهذه المذبحة لم تكن عفوية بل هي في الواقع حرب إبادة للوجود المسيحي في تلك المنطقة، كما وصفها بابا الفاتيكان فرنسيس الأول في 12 من نيسان خلال ترأسه قداساً احتفالياً بكانتريائية القديس بطرس في روما، وأكد أن المجازر التي ارتكبت من قبل السلطنة العثمانية بحق الأرمن إبادة ويعتبر البابا فرنسيس أول بابا يسمى مذبحة الأرمن «إبادة» بشكل صريح، في مجازفة بإثارة غضب تركيا في ذكرى إبادة الأرمن قبل 100 عام.

هذه الإبادة الجماعية لم يكن لها أي رد فعل دولي رادع لوقوفها وإدانتها واستنكارها ومعاقبة مرتكبيها، بل واجهت صمتاً دولياً مخزياً ومؤلماً، هذا الصمت أدى إلى تهجير وطرد المسيحيين من تلك المنطقة إلا في بعض الحالات فقد صوت البرلمان الأوروبي في 15 من نيسان بغالبية ساحقة على قرار حول المجازر التي ارتكبت بحق الأرمن قبل مئة عام في عهد السلطنة العثمانية وصفها خلاله بالإبادة الجماعية، ولكنه اعتبر القرار غير ملزم وطلب الحكومة التركية بالاعتراف بوقوع هذه المذابح عام 1915 وعدم الاستمرار في إنكارها، داعياً تركيا إلى تحمل مسؤولية ماضيها والتقدمت خلال الجلسة تصريحات رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان والتي عبر فيها عن رفضه الشديد الاعتراف بأن ما حدث للأرمن هو إبادة جماعية وبيدو التصعيد الأوروبي والنخ في المسألة للأرمنية التركية، مقصوداً لسد الطريق نهائياً على دخول أقرة إلى الاتحاد الأوروبي وبخاصة بعد مطالبة القرار الغرضية الأوروبية بالعمل على وضع مسألة الاعتراف بمذابح الأرمن كشرط للاضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أما البيت الأبيض فدعا إلى اعتراف كامل وصريح بالوقائع المرتبطة بالمجزرة التي ارتكبت بحق الأرمن قبل مئة عام، لكنه تجنب وعلى عكس نهج الكونغرس الذي وصف المذابح التي حدثت بحق الأرمن به «إبادة جماعية» على رغم أن أوباما وعد قبل انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، في 2009 الأرمن الأميركيين، بالاعتراف بالإبادة الجماعية لأبنائهم على يد الأتراك، إلا أنه يتحاشى ذكر ذلك من أجل عدم إغضاب فظله المدلل رجب طيب أردوغان صاحب اليد الطولى في أماكن مصلحة الأميركيين في المنطقة.

ولكن على رغم اعتراف دول عدة حول العالم وغالبية المنظمات الدولية الرئيسية وفي مقدمها الأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي ومجلس الكنائس العالمي وأخيراً الفاتيكان بأن المذابح بحق الأرمن كانت إبادة جماعية، فإن عدم وجود أي رد فعل عملي وحاسم ضد مقترفيها أدى إلى تكرار وقوع مثل هذه المجازر في شمال العراق، وفي بعض المناطق السورية على يد غلاة التحرف الذين يدعون الانتماء للدين الإسلامي، والإسلام منهم براء ودعمهم الرئيسي أردوغان وحزبه فهو يعمل على تسليحهم وتدريبهم ويسهل مرورهم للعراق وسورية، وأبرزها المجازر التي ارتكبت بحق المسيحيين في سهل نينوى بالعراق، وبلدة تل تمر في سورية.

أخيراً بعد مرور قرن على المجزرة التي ارتكبتها العثمانيون بحق الأرمن، المشهد يتكرر بعد مئة عام في سورية والعراق عبر تهجير وتشريد الأرمن والأقليات الدينية على يد إرهابيين يدعمهم أردوغان.

تحقيق ألماني في فضيحة جديدة حول التنصت الأميركي

فتحت النيابة العامة الألمانية تحقيقاً في فضيحة أثارها التعاون بين وكالة الأمن القومي الأميركية وجهاز الاستخبارات الاتحادية الألماني «بي إن دي» للتجسس على سياسيين وشركات أوروبية عدة. وأعلن ذلك أمس النائب الألماني باتريك زينسبورغ الذي يترأس اللجنة البرلمانية المعنية بالتحقيقات في فضائح التنصت الأميركي، موضحاً في تصريحات متلفزة أن النائب العام طلب من اللجنة تسليم الوثائق الموجودة بحوزتها وبروتوكولات جلساتها.

وكانت صحيفة «دير شبيغل» الألمانية ذكرت في وقت سابق أن وكالة الأمن القومي الأميركية بعثت للاستخبارات الألمانية قائمة أهداف للتنصت عليها بالوسائل الإلكترونية، بما في ذلك عناوين بروتوكول الإنترنت لشركات آلاف الحواسيب وأرقام هواتف خلوية، وأدرج جهاز «بي إن دي» الألماني تلك الأهداف في ملفاته الخاصة بالتنصت الإلكتروني، من دون أن يحلل محتويات القائمة. وكان بعض الضباط في الاستخبارات الألمانية قد لفتوا الانتباه مراراً منذ عام 2008، إلى تعارض عمليات التنصت هذه مع قواعد عمل «بي إن دي» ومع بنود اتفاقية التعاون بين الاستخبارات الألمانية والأميركية والتي عقدت في عام 2002 في إطار «الحرب على الإرهاب».

وذكرت صحيفة «الزمن» الألمانية أن النائب الألماني يترأس اللجنة البرلمانية مستهدفين بعمليات التنصت الألمانية التي نفذت لمصلحة وكالة الأمن القومي الأميركية. وبحسب معلومات وسائل إعلام بريطانية، كان بين المستهدفين شركة «EADS» المنتجة للأسلحة، وشركة «Eurocopter» المنتجة للروحبات، والحكومة الفرنسية.

يذكر أن الحكومة الألمانية طالبت «بي إن دي» بتقديم إيضاحات حول عمليات التنصت غير الشرعية التي تم الكشف عنها، وقال متحدث باسم الحكومة إن عمل الجهاز اتسم بـ«عيوب فنية وتنظيمية»، مضيفاً أن المستشار الألمانية طالبت بإزالة تلك العيوب من دون إبطاء.



موسكو: تدريب أميركيين للجيش الأوكراني يصبّ الزيت على نار النزاع

أوكرانيا تتمنى انضمام واشنطن إلى صيغة «النورماندي»

أبدت الرئاسة الأوكرانية دعمها لفكرة انضمام الولايات المتحدة لصيغة «النورماندي» التي تضم كلاً من روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا، في جهودها الهادفة إلى تسوية الأزمة في جنوب شرقي البلاد.

وفي تصريح متلفز، قال نائب رئيس الديوان الرئاسي الأوكراني فاليري تشالي إنّه في حال انضمام جميع دول «رباعية النورماندي» على انضمام واشنطن إلى العملية التفاوضية «كان ذلك سبباً من تلقاء نفسه»، مشيراً إلى أن القرار في هذا الموضوع ليس حكراً على أوكرانيا، مضيفاً أنه شخصياً يرى مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات أمراً مجدياً.

وأوضح المسؤول الأوكراني أن «صيغة النورماندي» كانت تشمل في السابق فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا فقط، أما الآن فالأمور قد تغيرت وأصبح موقف الاتحاد الأوروبي موقفاً «متفكراً» مع الولايات المتحدة».

وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة تشارك فعلياً في المفاوضات، «لكن ليس كدولة وإنما من خلال موقف المشاركين الذين يتوافقون على كل ذلك. وهناك تنسيق للخطوات المتخذة». وأضاف: «نحن نعمل مع الجميع. وندعم مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات، وهي تشارك فيها فعلاً».

وكان المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف قد أعلن في وقت سابق أن موسكو سترحب بتحرك أي دولة بإمكانها ممارسة الضغط

على السلطات في كييف لحملها على تنفيذ اتفاقات مينسك الشبوية في جنوب شرقي أوكرانيا. وجاءت تصريحات بيسكوف في تعليقه على ما قاله سفير الولايات المتحدة لدى روسيا جون تيفت حول إمكان انضمام الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى نشاطات «مجموعة النورماندي».

إلى ذلك، اعتبرت موسكو أن تدريب الجيش الأوكراني على أيدي عسكريين أميركيين يصب الزيت على نار النزاع المسلح الداخلي في أوكرانيا.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش أمس إن موسكو تشعر قلقاً بالغاً من الانبعاث من نية الولايات المتحدة الشروع في تسليم كييف أسلحة حديثة، بصورة مباشرة أو عبر وسطاء.

وأعاد لوكاشيفيتش إلى الأذهان أن القانون «حول دعم حرية أوكرانيا» الذي وقعه الرئيس الأميركي باراك أوباما في كانون الأول الماضي يشجع مثل هذه التوريدات.

وأردف قائلاً: «نحن نرى أن عمليات تدريب العسكريين الأوكرانيين على أيدي عسكريين من عناصر اللواء الـ173 للإزال الفظلي الأميركي المرابط في إيطاليا، صب الزيت على نار النزاع المسلح الداخلي في أوكرانيا».

وأضاف لوكاشيفيتش إن الوضع في جنوب شرقي أوكرانيا ما زال أفضل بكثير مقارنة بما كان عليه في الماضي غير البعيد، لكنه لفت إلى

قلق موسكو من تزايد عدد انتهاكات نظام وقف إطلاق النار بـ30 ضعف، أي من 30-50 مرة سجل يوميا في أواخر آذار الماضي إلى 100-150 مرة في الأوتة الأخيرة، وذلك بحسب بيانات المركز المشترك للتتبع والمراقبة.

وأشار الدبلوماسي الروسي في هذا الخصوص إلى المشكلة التي يمثلها وجود تشكيلات عسكرية يطلق عليها «كتائب منطوقين» لا تخضع لقيادة القوات المسلحة الأوكرانية، في خط التقاسم بين طرفي النزاع في شرق أوكرانيا.

وأشار إلى الضرورة الملحة لتشكيل 4 فرق عمل في إطار مجموعة الاتصال الخاصة بأوكرانيا، لكي تبدأ عملها من دون إبطاء في اتجاهات تتعلق بتطبيق البنود السياسية والإنسانية والاقتصادية والأمنية من اتفاقات مينسك السلمية، وذلك مع العناصر المتساوية لممثلي مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك في عمل تلك الفرق.

وذكر لوكاشيفيتش أن الخبراء الأعميين العاملين في أوكرانيا يشيرون إلى الأذهان أن حزمة الإجراءات الخاصة بتطبيق اتفاقات مينسك تتضمن أيضاً بنوداً تؤكد ضرورة إجراء إصلاح دستوري في أوكرانيا بحلول نهاية العام الحالي، لكنه شكك في فرص نجاح إجراء مثل هذا الإصلاح، نظراً إلى رفض كييف إشراك ممثلين عن جنوب شرقي أوكرانيا في عمل اللجنة المعنية بإعداد

المصرفية هناك. وأعاد لوكاشيفيتش إلى الأذهان أن حزمة الإجراءات الخاصة بتطبيق اتفاقات مينسك تتضمن أيضاً بنوداً تؤكد ضرورة إجراء إصلاح دستوري في أوكرانيا بحلول نهاية العام الحالي، لكنه شكك في فرص نجاح إجراء مثل هذا الإصلاح، نظراً إلى رفض كييف إشراك ممثلين عن جنوب شرقي أوكرانيا في عمل اللجنة المعنية بإعداد